المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الخميس 18 -09-2008 العدد 3081

«الاتصالات» تطلق مشروع تركيب ٤ آلاف هاتف عمومي

باسيل: حددنا ٥ أولويات والمدخول ٦٥ مليار ليرة في ٢٠٠٧

اطلق وزير الاتصالات جبران باسيل مشروع تركيب ٤ آلاف هاتف عمومي، وقال إن الوزارة حددت ٥ أولويات ورقم هاتف للمراجعة وتلقي الطلبات، مضيفاً أن المدخول عام ٢٠٠٧ بلغ ٦٥ مليار ليرة، وأن النقص في توزيع البطاقات سيحل قريباً.

فقد عقد الوزير مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن مشروع زيادة عدد الهواتف العمومية، بحضور المدير العام للاستثمار والصيانة في الوزارة والرئيس ـ المدير العام لهيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف والمدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي اندراوس ومديرين في الوزارة والهيئة.

وقال باسيل «موضوعنا هو الهواتف العمومية، وهو مشروع بدأ في العام ٢٠٠٣ وأثبت جدواه في كل النواحي وفور دخولي الى الوزارة وردتني مراجعات من المواطنين ورؤساء البلديات والمخاتير. راجعنا الإدارة، وتبين لنا أن المشروع بدأ في ٢٠٠٣ بتركيب ٤٠٠٠ هاتف عمومي، وفي حينها لم يكن أحد مقتنع بأهمية المشروع وجدواه، وتبين مع الوقت أنه يلبي حاجات كبيرة لدى المواطنين ويؤمن مدخولاً لا يستهان به الى الخزينة العامة. إذ أدخل اليها في ٢٠٠٥ مبلغ ٤٢ مليار ليرة ارتفع الى ٥٢ مليار في ٢٠٠٦ والى ٦٥ مليار في ٢٠٠٧».

وقال: باشرنا مع المديرين في الوزارة قبل شهرين تحضير خطة وضعناه على مسارين: مسار سريع يبدأ في الأول من تشرين الثاني لتركيب ١٠٠٠ هاتف عمومي في كل المناطق اللبنانية، وينتهي في أيار ٢٠٠٩، ومسار ثانٍ لتركيب ٣٠٠٠ هاتف عمومي يبدأ في حزيران ٢٠٠٩ أي فور انتهاء المسار الأول، بمعدل ١٥٠ هاتف شهرياً. وبذلك نكون في صدد تلبية الحاجات تباعاً. وأدرك أن الطلب كبير، لكن الإنجاز الذي حققناه يتمثل في التحضير لتركيب الـ١٠٠٠ هاتف عمومي، في وقت قصير، هو إنجاز مهم، ونكون قد لبينا الحاجات الملحة، على أن يتم تركيب الـ٣٠٠٠ هاتف تباعاً».

أضاف «وزعت الهواتف العمومية الـ٤٠٠٠ التي جرى تركيبها سابقاً وفق الآتي: ٨٥٪ في الشوارع العامة، ٦٪ في السنترالات التابعة الى الوزارة، و٩٪ في أماكن عمومية، بمعدل ٣٥٪ في بيروت و٢٨٪ في جبل لبنان و١٤٪ في الشمال و١٧٪ في الجنوب و٦٪ في البقاع».

وتابع: «معلوم أن هذه الهواتف العمومية تستعمل عبر بطاقات «تلكارت» وتباع بـ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية، وكلفة التعرفة فيها هي ١٠٠ ليرة للهاتف الثابت و٣٠٠ ليرة للهاتف الخلوي. اما للهاتف الدولي فهي بالتعرفة الرسمية المتداولة أي ٦٠٠ ليرة للدقيقة نهاراً و٤٠٠ ليرة ليلاً. وهناك بطاقات «كلام» التي تباع بـ١٥٠٠٠ ليرة و٤٥٠٠٠ ليرة، وبالتعرفة نفسها أعلاه».

وتابع «لا يوجد سوق سوداء في بطاقات «تلكارت» و«كلام»، انما هناك نقص في التوزيع لأسباب عدة منها غياب قانون الموازنة حيث لم يعد بيع هذه البطاقات مشجعاً للموزعين، ما أدى الى أن تباع في السوق بأعلى من أسعارها الرسمية، في بعض الأحيان تباع بزيادة ١٠٠٠ ليرة والتي تشكل ١٠٪ من سعر بطاقة «تلكارت». وأؤكد أنه مع إقرار قانون الموازنة، ستعود الأسعار الى طبيعتها، وسنعود الى اعتماد طريقة التوزيع التي كانت معتمدة سابقاً بحيث يعود الى الموزعين السابقين البالغ عددهم ٢٠، إمكانية التوزيع، وسيباشر هؤلاء في وقت قريب توزيع البطاقات. كما هناك دراسة لـ٢٠٠ موزع أو مركز آلي يشتري المواطن منها مباشرة. ويمكن تركيب هذه المراكز الآلية في غضون ٣ أو ٤ أشهر».

وقال «ما دفعنا الى الإسراع في إطلاق مشروع تركيب هذه الهواتف العمومية، حاجة المواطنين وجدواها الاقتصادية، حيث أن مدخول ٣٧٩٧ هاتف عمومي هو ٦٥ مليار ليرة سنوياً، بمعدل ٩١١ دولاراً شهرياً لكل هاتف عمومي. بينما تكلفة شراء الهاتف الواحدة، بعد المفاوضات التي أفضت الى شرائها بأقل من الأسعار التي تم شراؤها بها في السابق، هي ٨٧٥ دولاراً تزاد عليها كلفة الكشك المقدرة بـ١٠٠٠ دولار، بمعنى أنه في استطاعتنا استعادة هذه التكلفة في فترة شهرين، وهو أمر يثبت الجدوى الاقتصادية للمشروع».

واستطرد باسيل «لتلبية طلبات المواطنين، وضعنا أولويات في المرحلة الأولى القصيرة التي تبدأ في تشرين الثاني وتنتهي في أيار ٢٠٠٩، وتشمل تركيب ١٠٠٠ هاتف عمومي على الشكل الآتي: ٤٠ هاتفاً في تشرين الثاني، ٦٠ هاتفاً في كانون الاول، ١٦٠ هاتفاً في كانون الثاني، ٢٤٠ هاتفاً في شباط، ٢٠٠ هاتف في آذار، ٢٠٠ هاتف في نيسان، و١٠٠ هاتف في أيار».

وأوضح أن الأولوية لتوزيعهم هي بالتدرج: الأولوية الأولى والمطلقة: في الأماكن حيث لا تغطية للشبكة الخلوية، الأولوية الثانية: في الأماكن العمومية حيث هناك حاجة عامة كالمدارس والجامعات، وأماكن العمل حيث للعمال حاجة لاستعمال الهاتف، الأولوية الثالثة: في الأماكن السياحية والأماكن العمومية التي يقصدها سياح أو لبنانيون، الأولوية الرابعة: في القرى الكبيرة والمترامية الأطراف وفي الساحات العامة، والأولوية الخامسة: في أماكن سكن اللاجئين الفلسطينيين حيث لا تتوافر هذه الخدمة. وسبق للوزارة أن فتحت خط الاتصال الدولي المباشر (الرمز ٩٧٠) مع فلسطين. واستكمالاً لذلك كان لا بد من تأمين هذه الهواتف التي هم في حاجة اليها، وتأتي الخطوة في إطار تحسين ظروفهم المعيشية. وستكون تجربة أولى ومن واجبنا أن نؤمن للاجئين الفلسطينيين هذه الخدمة، كما سواهم من اللبنانيين.

شحادة أمام مجلس الأعمال اللبناني ـ الألماني:
تحرير الاتصالات وإصلاحها حاجة ملحّة

قال رئيس «الهيئة المنظّمة للاتصالات» ومديرها التنفيذي كمال شحادة، إن تحرير قطاع الاتصالات وإصلاحه في لبنان هو حاجة ملحّة على مستويات عدّة، لا سيما بالنسبة للمنافع التي ستعود بها الخصخصة لمصحلة المستهلكين والاقتصاد اللبناني ككل.

كلام شحادة جاء خلال اللقاء الشهري الذي عقده «مجلس الأعمال اللبناني الألماني»، في فندق «لو غبريال» عصر الثلاثاء، بحضور النائب صلاح حنين، نائبة رئيس بعثة السفارة الألمانية في لبنان ايرين ماريا بلانك، رئيس المجلس الياس أسود (أسود غروب)، الأمينة العامة كوليت عكرا (مديرة لوفتهانزا في بيروت)، وعدد من رجال الأعمال.

وبحسب بيان صادر عن الهيئة أمس، أوضح شحادة أن من شأن تحرير قطاع الاتصالات أن يدعم نمو الاقتصاد الوطني، من خلال توسيعه نطاق استخدام الخلوي، حيث أن كل ١٠ في المئة اختراقاً إضافياً في استخدام الهاتف الخلوي يُتوقع منه أن ينتج نمواً في الناتج المحلي المجمل نسبته بين ١ و١.٢ في المئة، كما يُستدل على ذلك من تجارب الدول الأخرى.

وفي عرض تفصيلي مطوّل قدّمه للحاضرين بعنوان «عصر جديد للاتصالات في لبنان»، تطرّق شحادة إلى مستقبل قطاع الاتصالات في لبنان وفرص الاستثمار التي من المتوقع أن تنجم من عملية التحرير والخصخصة، شارحاً خطة الهيئة المنظّمة لتحرير قطاع الاتصالات.

واعتبر أن لبنان كان بإمكانه خلال السنوات القليلة الماضية أن يطور قطاع الاتصالات لديه كثيراً، لولا الظروف الاستثنائية القاسية التي عاشها البلد.

واستعرض شحادة نقاط القوة التي يتمتّع بها قطاع الاتصالات، كما تناول مواطن الضعف لديه، على كافة المستويات، لا سيما بالنسبة لخدمات الهاتفين الخلوي والثابت و«الحزمة العريضة» والنفاذ الدولي.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"